كتاب تَنْسر

١

يشير كتاب دينكرت (نص پهلوى من القرن التاسع الميلادى) إلى تنسر ويلقبه بلقب هربدان هربد أى كبير رجال الدين ، وهو الموبد الكبير الذى أمره أردشير مؤسس الأسرة الساسانية ، بجمع ما تفرق من نصوص الأفستا ويسطر ما بقى منها فى صدور المؤمنين ، بعد أن أحرق الإسكندر المقدونى ما لقى من نسخها ، وبعد فوات ما يقرب من ستة قرون من حكم السلوكيين وملوك الطوائف لم يكن للدين الزردشتى أثناءها شأن يذكر . وقد لقب تنسر بعد أن جمع شتات نصوص الأفستا برجل الدين القديم .

وقد أشار المسعودى (حوالى ٣٤٦/٩٥٧) فى كتابيه « التنبيه والإشراف » و « مروج الذهب » إلى تنسر ، فقال إنه كان موبد أردشير والداعى إليه والمبشر بظهوره ؛ ثم يقول إنه كان أفلاطونى المذهب من أبناء ملوك الطوائف ، أفضى ملك أبيه إليه بأرض فارس فزهد فيه . ثم يحدثنا المسعودى عن نشاط تنسر لتمكين أردشير من ملوك الطوائف وتوحيد إيران وجعلها دولة واحدة يحكمها ملك واحد ، وتدين بدين واحد ؛ وقد نجح فى سعيه ، واستظهر أردشير ، بعد أن وطأ له تنسر الأمر ، على جميع ملوك الطوائف . ثم يشير المسعودى إلى « كتاب تنسر » ، وهو موضوع المقال ، فيقول :

ولتنسر رسائل حسان فى أنواع السياسة الملوكية والدينية ، يخبر عن أردشير وحاله ، ويعتذر عنه عما فعل فى ملكه من أمور أحدثها فى الدين والملك لم تعهد لأحد الملوك قبله . وذكر المسعودى قطعة من هذا الكتاب .

٢

نقل ابن المقفع كتاب تنسر هذا من اللغة البهلوية إلى اللغة العربية ، كما ترجم إلى هذه اللغة كليلة ودمنة وخداى نامه من قبل . وقد نقل المسعودى والبيرونى عن ترجمة ابن المقفع هذه .

ولكن ترجمة ابن المقفع العربية لكتاب تنسر ضاعت ، أو لم يُعثر عليها حتى الآن . ولكنها وجدت كاملة باللغة الفارسية ، فقد حفظها ابن اسفنديار فى مقدمة كتابه « تاريخ طبرستان » . كان هذا المؤرخ الفارسى ينقب عن الوثائق الخاصة بتاريخ بلاده ، فأمضى فى خوارزم خمس سنوات ، يبحث فى مكاتبها ، فعثر فى دكان وراق على النسخة العربية لكتاب تنسر بقلم ابن المقفع فنقلها كاملة للغة الفارسية (حوالى سنة ٦٠٦/١٢١٠) .

٣

ويسائل المؤرخ عن صحة نسبة هذا الكتاب لتنسر ، موبد أردشير . ذلك أنه إذا صحت هذه النسبة ، فان الكتاب يعتبر أقدم نص تاريخى عن الدولة الساسانية ، فيلى فى الأهمية نقش رستم ، وتكون له الأفضلية على الأفستا نفسها ، لأنه يكون سابقاً عليها — إذا عرفنا أن الأفستا الحديثة دونت رسميا فى عهد الملوك من بعد أردشير (أيام شاپور الأول ٢٤١ — ٢٧٢ م وشاپور الثانى — ذو الأكتاف — ٣١٠ — ٣٧٩ م) — . والذى لا شك فيه أن ابن المقفع زاد على النص البهلوى بعض عبارات لا يصعب تمييزها ، كآيات القرآن ، ونبذ الإنجيل والتوراة ، والأقوال المنسوبة للإمام على ، كما أنه زاد قصة مأخوذة عن كتاب پنج تنترا . ولكن ابن المقفع لا يمس جوهر الكتاب حين يضيف هذه الزيادات ليفيض على ترجمته من الجدة ما يناسب القارئ المسلم للكتاب . أما الموضوعات الأساسية فتؤيدها الشواهد التاريخية ، والنصوص البهلوية الأخرى التى تناولت نفس الموضوع ، وهى تؤيد صحة نسبة الكتاب إلى تنسر موبد

أردشير . ويرى كريستنسن أنه كتب أيام أنوشروان ، وقد رددنا على رأيه هذا فى تعليقاتنا على كتابه تاريخ الساسانيين . والنسخة التى ترجم عنها ابن المقفع مذكور فيها أنها منقولة عن بهرام بن خورزاد عن أبيه منوچهر عن علماء فارس . ولانجد إشارة إلى تاريخ بهرام هذا . ومهما يكن فإنه إما أن يكون فارسيا عاش فى الإسلام ، أو ساسانيا عاش قبل الفتح الإسلامى . وعلى الفرض الأول فإنه يكون فى العصر الذى كانت اللغة البهلوية حية فيه ، أى قبل وفاة ابن المقفع .

٤

والكتاب يحتوى على رسالة كتبها تنسر ، يرد بها على رسالة وجهها إليه ملك طبرستان جُشَنْسَف شاه ، يأخذ فيها على أردشير سلوكه فى بعض المسائل ويسأل تنسر النصح .

وتحوى المقدمة حديثاً عما ألمَّ بإيران حين أتيح للإسكندر أن يغلب دارا ويحتل بلاده ويحكمها ، وكيف قُتل دارا بيد جماعة من خاصته ، فأتى بهم الإسكندر وأمر بشنقهم ليكونوا عبرة لمن تحدثه نفسه بالاعتداء على ملكه . ثم يتحدث عن الإسكندر وقد استقر له الأمر فى إيران ، فأمر بدعوة عظمائها وكبرائها ، فأتوا جميعاً لحضرته ، فلما رآهم تذكر ماسمع عن قوتهم وثرائهم ، فأخذ يفكر فى أمر البلاد التى فتحها ، وفى المستقبل الذى ينتظره ؛ فكتب إلى معلمه أرسطو يحدثه عما جال بخاطره من قتل أمراء إيران وعظمائها حتى لا تحدثهم أنفسهم بالثورة عليه وطرد رجاله من ديارهم والإغارة على بلاد الروم ، إذا هو فكر فى ترك إيران ليغزو الهند والشرق الأقصى . فرد عليه معلمه أرسطو ينهاه عن فكرته ، ويؤكد له أن أسوأ ما ينتاب الإدارة فى بلد ما هو أن يتولى أمورها شرارها وأن يمحى من الوجود خيارها ؛ فإن فى كل أمة عنصراً ممتازاً بفضائل تختلف عن فضائل العناصر الممتازة فى البلدان الأخرى . وقد امتاز أمراء إيران بالشجاعة والجرأة والحذر ، فإذا قضيت عليهم فقد أعدمت خير من فى إيران ، وسامت الأمور لمن لا يقدرونها قدرها ، فيكونوا عبئاً عليك . والخير أن تستبقى الأمراء والعظماء ، وأن تجعل منهم آلات لك فى حكم البلاد ، على أن

يتقربوا جميعاً منك، ويتفرقوا أشتاتاً فيما بينهم، وليس بلوغ ذلك بعسير. عليك أن تولى كلا منهم إمارة صغيرة، وتتوج كلا منهما فى إمارته. وإذا الأمير رأى نفسه وقد علا التاج مفرقه، فثق أنه لن تحدثه نفسه بشىء غير الاحتفاظ بتاجه وعرشه فى ظل حمايتك. وسوف يتنافس هؤلاء الملوك الصغار ويدب الخلاف بينهم، ويتنابذون على سعة السلطان والثراء، ويتشاحنون على ما بينهم من تفاوت فى الذكاء والمكانة منك، ولن يفكر أحدهم فى غزو بلادك. وحينئذ يخلو لك الجو، فتذهب حيث شئت فاتحاً، وأنت هادئ البال، مطمئن الخاطر.

فلما بلغ الإسكندرَ جوابُ أرسطو عمل بنصحه، وقسم إيران بين الأمراء، وكان نظام ملوك الطوائف.

وذهب الإسكندر للغزو، ثم عاد إلى بابل حيث مات؛ فتفرق جنده، وأخذ كل من ملوك الطوائف يعمل على رأس مملكته الصغيرة، وكلما أحس أحدهم بالقوة أغار على المستضعفين من جيرانه. وكانت إيران تقاسى من ويلات هذه المنازعات كثيراً من الآلام. ثم إن الاسكندر قد أحرق الأفستا وهدم كثيراً من بيوت النار، كما اضطهد رجال الدين الزردشتى فى عهده وفى عهد ملوك الطوائف. وظل الحال كذلك إلى أن قام أردشير بن بابك بن ساسان ليوحد إيران، إقليما ودينا.

وفى ذلك الوقت كان اردوان ملكا على العراقين وماه (ماه نهاوند وماه بسطام — مادا) وماسباذان وقزوين وسمنان. وكان اردوان هذا أقوى ملوك الطوائف وأبعدهم نفوذاً، فقاتله أردشير وقتله وأسر ثمانمائة من الأمراء من أبناء خلفاء الإسكندر. وكان على طبرستان ملك من أقارب أردشير اسمه جشنسف شاه، ملكَ فرشودجر وطبرستان؛ وكان أردشير يعامله برفق واحترام لأن آباءه من نبلاء إيران الذين استخلصوا بلادهم من أتباع الاسكندر، فلم يرسل إليه جيشاً، وذلك حرصاً على مودته. وبعد مقتل أردوان، لم ير جشنسف شاه بداً من الاعتراف بأردشير ملكا أعلى لإيران كلها. وكان تنسر يعمل وزيراً عند أبيه، فكتب إليه يسأله النصح، وينتقد سياسة أردشير فى أمور دينية وسياسية واجتماعية؛ فكتب إليه تنسر ينصحه بالمثول فى بلاط أردشير، ويرد عليه شارحاً ما أشكل عليه من سياسة أردشير فى إصلاح أمور الدنيا والدين.

٥

بدأ تنسر كتابه شاكراً للملك جشنسف ثناءه عليه ، فإنه سعيد من يظفر بثناء مثله من عظماء الملوك . ثم يذكّر الملك بأنه قد ترك متاع الدنيا وزهد فيها منذ خمسين سنة ، فهو يعيش محروماً من الزوج والأولاد ، كأنه لا بيت له ، وذلك ليعرف الناس جميعاً أنه قد تجرد من الهوى وكرّس حياته كلها لخدمة إيران وملكها ، فلا يتسرب لنفس أحد أنه يتصرف عن هوى أو ينصح عن غرض فى نفسه . ويذكّر الملك بأن والده كان يثق به ويستمع لنصحه مع ما كان له من عظيم التجارب بعد أن حكم طبرستان ثمانين سنة ، ثم يؤكد أنه ، فى زهده لا يستند إلى أصول من عنده ، إذ كيف يجرؤ على مهاجمة الدين ويحرم ما أحله من النساء والخمر والشهوات ! فإن تحريم الحلال أشد كفراً من إباحة الحرام ؛ إنما أستند فى سلوكى ونصحى إلى قواعد أخذتها عن الحكماء الأذكياء الذين تعلموا من كبار رجال الدين منذ أيام دارا ، وقد آثروا ، منذ رأوا الفساد يدب فى الأرض ، العزلة ومجانبة الأشرار .

وبعد أن ينصح الملك بأن يسرع فيقدم فرائض الطاعة لأردشير ، وليتسلم منه التاج والعرش ، يتناول بالبحث عدة مسائل ، أهمها : حقوق الملوك ، وتدوين الأفستا ، ونظام الطبقات ، وقانون العقوبات .

٦

حقوق الملوك

يعيب جشنسف شاه على أردشير أنه يطلق لقب ملك على غير الملوك من أقاربه وأنه وضع قواعد للوراثة وبقاء النسل قد لا تحفظ الدم الملكى من التلوث ؛ وأنه لا يريد أن يعين أميراً من بيته يخلفه على عرش إيران .

١ — فأما عن الأمر الأول فإن أردشير قد وضع قاعدة وهى ألا يخلع على أحد من الولاة لقب ملك إلا أن يكون من البيت الساسانى ، واستثنى من ذلك

أصحاب الثغور وحكام آلان ومناطق الغرب وخوارزم ؛ على ألا يكون الملك وراثيًّا فيهم ، كما هو الحال فى الوظائف الأخرى . ولكن ملك كرمان ، قابوس ، قد أتى إلى أردشير خاضعاً طائعاً ، فرأى أردشير أن لايحرمه من ملكه ، فسمح له بأن يلقب «ملكا» ، وتوّجه بنفسه . ولكى يشجع الأمراء من ملوك الطوائف على الاستسلام والخضوع ، جمعاً للشمل وحقناً للدماء ، أعلن أنه سالك مع من يخضع منهم سلوكه مع قابوس . وقد وضع أردشير بعد ذلك قاعدة تقضى بأن على الملوك أن يكونوا فى خدمته دائماً ، من غير أن تكون لهم وظائف معينة فى البلاط . وحكمة ذلك أنهم لو وظّفوا لجرى عليهم ما يجرى على سائر الموظفين من المنافسة التى قد تؤدى عند ضعاف النفوس إلى الدسيسة والوقيعة ، وبذلك تضيع هيبتهم ، وهو ما لا يريده لهم الملك أردشير .

٢ — وأما عن الأمر الثانى فإن أردشير وضع نظاماً للميراث خاصا بالملوك ، فاشترط أن يكون أبدال أبناء الملوك أبناء ملوك مثلهم ، وأبدال أبناء الأمراء أبناء أمراء أيضاً . وهكذا ميزهم عن بقية أفراد الشعب . فإن الرجل العادى إذا مات بلا ولد ، وكانت له زوجة ، زُوِّجت هذه من أقرب أهله له أو لأحبهم إليه ، وكذلك لو ترك بنتاً . فإذا مات بلا زوجة أو بنت ، اختيرت إحدى جواريه وزوجت بأقرب أهله إليه ؛ والأولاد الذين ينجبهم هذا الزواج يعتبرون أبناء للميت ، وذلك حتى لا ينقطع نسله (٢١ مينوى) .

فاشتراط المُلك أو الإمارة فى الابدال بالنسبة للملوك والأمراء يحفظ دم هؤلاء سليما غير ملوث باختلاطه بدم أحد من الجوارى أو أفراد الشعب .

٣ — أما عن الأمر الثالث وهو أن أردشير لم يعين له خلفاً من الأمراء ، فإنه أقدم على هذا لأسباب كثيرة ، أهمها أنه يخشى أن يضعف حب وارثه له بسبب رغبته فى العرش ، حتى إنه قد يفكر فى موته . ثم إنه قد يكون الأمير المعين هدفاً للأعداء ، إذا ما عرفوا فيه قوة الإرادة ومضاء العزم .

على أن أردشير لم يقرر هذه القاعدة لكى تكون واجبة الاتباع ، فقد يعدل عنها فى المستقبل . وينص تنسر صراحة على أن رجال الدين قد أرادوا أن يكون الملك بعيداً عن اختيار ولى عهده ، وقد عدل عنها أردشير فعلا ، وعين ولده من بعده .

أما الطريق الذى رسمه أردشير فهو أن يودع الملك ثلاث وصايا عند كل من

كبير الموابذة (موبدان موبد)، وكبير الكتاب (دبيران دبير)، وكبير رجال الجيش (إيران سپهبد). فإذا مات اجتمع ثلاثتهم، وتشاوروا وفضّوا الوصايا، فإن اتفق رأى الأخيرين مع الأول، أعلن اسم الملك الجديد. وإذا اختلفا معه، انفرد هذا (كبير الموابذة) مع رجاله من الهرابذة والزهاد فى خلوة، وأخذوا يرتلون ويزمزمون بالأدعية، ومن ورائهم أهل التقوى والصلاح، فى خشوعهم وتضرعهم، يقولون آمين. فإذا فرغوا من صلاة المغرب، اعتُمِد الملك الذى أُوحِىَ إلى كبير الموابذة باسمه. وفى هذه الليلة يؤتى إلى قاعة العرش بالتاج والسرير، ويحضر أرباب المناصب والمراتب، فيجلس كل منهم فى مقعده المعدله، ويذهب الموابذة والأمراء إلى حيث الأمير الذى وقع عليه الرأى، ثم يقفون صفًّا واحداً، ويقول الموبدان موبد: لقد استشرنا الإله العظيم فألهمنا وأرشدنا وأطلعنا على الخير، ثم يرفع صوته قائلا: «إن الملائكة قد رضوا بمُلك فلان بن فلان، فأمِّرُوه على العرش أيها الناس وأبشروا» (٤٠ — ٤١ مينوى). ثم يحمل العظماء الملك ويجلسونه على العرش ويضعون التاج فوق رأسه، ثم يمسكون بيده ويقولون: «أقبلتَ من الإله دينَ زردشت الذى ثبته كشتاسپ ابن لهراسب؟» فيقول الملك: «قبلت وسأعمل على إسعاد رعاياى».

وبعد ذلك ينصرف الحاضرون إلى أعمالهم، أما العظماء ورجال الدين فيبقون مع الملك.

ثم يذكّر تنسر الملك جشنسف بما أتم أردشير من إصلاح إيران، إصلاحاً يوطد الأمن ويديم الرخاء بها ألف سنة.

٧

تدوين الأفستا وعلوم الدين

وقد أخذ الملك جشنسف على أردشير أنه أمر بتدوين الأفستا وما يتعلق بها من العلوم، ويرى جشنسف أن فى هذا مخالفة لأمر الشريعة.

ويتحدث تنسر فى هذا الموضوع فيبين للملك أن هناك شريعتين، قديمة وحديثة. أما الشريعة القديمة فهى العدل نفسه، وقد ضاعت هذه الشريعة فى

أيامنا لضياع العدل ، ويصف الناسُ الرجلَ العادل — إذا وجد — بالجهل وقصر النظر . أما شريعة المحدثين فهى العنف والعدوان . وقد طال أمدها فى الناس حتى إنهم لا يذكرون اليوم تفضيل العدل الذى فيه نفع لهم . وكلما أراد أحد من المحدثين أن يقيم العدل ، الذى هو الشريعة القديمة ، قالوا له إن الزمن فاسد غير ملائم ، وهكذا لم يبق للعدل أثر . وكذلك إذا أراد أردشير أن يهدم قاعدة ظالمة منذ القدم ، قالوا له قف فإنك تعتدى على قاعدة قديمة .

ولكن أردشير مؤيَّد من الإله ، وهو سائر قُدُماً لإصلاح الدين ، وسيهدم قواعد ويبنى غيرها ، وهو فى هذا خير ممن تقدمه من الأقدمين . ولو نظرت بعين الإنصاف والمعرفة الحقة للدين لما رأيت فيما يقدم عليه إخلالا بقواعد زردشت أو هدماً لها .

ثم يذكر تنسر أن الإسكندر حين استولى على اصطخر حرق الكتب الإيرانية المقدسة ، التى كتبت على اثنى عشر ألف جلد من جلود الثيران ، ولم يبق فى صدور الناس من هذه الكتب غير القصص والأحاديث . وقد امتد فساد الجيل وضياع الدين إلى هذه القصص والأحاديث بما فى الناس من نفاق ونزوع إلى حب الشهرة ، فضاعت من ذاكرة الكثيرين منهم ، واختلطت بخرافات كثيرة فى ذاكرة من يعونها . ولذا وجب أن يوجد ملك عادل أمين عامل على إحياء الدين . ولم يبذل ملك فى هذا السبيل ما بذله أردشير .

وبضياع كتب الدين ضاعت السجلات التى دونت فيها انساب الملوك والأمراء وتاريخهم وتقاليدهم ، وقد نسيها الناس نسياً تاماً . ويلفت تنسر نظر جشنسف إلى أنه نسى ما جرى فى أيام آبائه من حوادث ؛ ثم يسأله كيف نحفظ أنساب الملوك وكيف نحفظ الدين وعلومه ؟ وقد كان الناس فى الأزمنة القديمة يعرفون الدين معرفة كاملة ، ويتمسكون بقواعده تمسكا تاما ، ولكنهم كانوا دائماً فى حاجة إلى ملك قوى عادل يفصل فيما يقع بينهم من منازعات إذا كان أمر الدين ليس واضحاً فيها ، فما بالك بهذا الزمان الذى نعيش فيه ؟ .

وبهذا يبرر تنسر إقدام أردشير على جمع الأفستا ، وإلحاق العلوم من تاريخ وطب وفلسفة بها ، وهو العمل الذى قام به تنسر نفسه .

٨

طبقات الشعب

ويعترض جشنسف على التقسيم الذى فرق به أردشير الناس إلى طبقات أربع ، وهو يرى أن هذا التقسيم يخالف أوامر الدين .

ويردّ تنسر على صاحبه مذكراً إياه بأن إيران خير بلاد العالم ، وأنها من الدنيا الرأس ، والسرة ، وسنام الجمل ، والمعدة . هى الرأس لأن أعظم الملوك فيها ، وهم يسودون ملوك العالم ، ويفضّون منازعاتهم بقوانينهم . وهى السرة لأنها تتوسط الأقاليم كلها ، وسكانها خير البشر أمانةً وشجاعةً وتقوى ، وإذا كان الله قد خص كل شعب بمزايا خاصة ، فإنه قد خصنا بمزايا الشعوب كلها . وهى سنام الجمل لأنها تحوى من الخيرات أكثر من أى بلد . وأخيراً هى المعدة ، لأن خيرات الدنيا تنصب فيها ، كما يدخل الطعام والشراب إلى المعدة (٤١ مينوى) .

وقد انقسم هذا الشعب الإيرانى إلى أربع طبقات منذ القدم ، وتجد النص على ذلك فى أكثر من موضع فى الأفستا . ولم يغير أردشير فى نظام الطبقات الذى قال به زردشت ، إنما جعل تطبيقه أكثر فائدة فى حياتنا العملية ، وقد جعل نفسه على رأس الطبقات الأربع التى تتكون من :

١ — الطبقة الأولى : رجال الدين ، ومنهم المعلمون والسدنة والزهاد والحكام (القضاة) .

٢ — الطبقة الثانية : رجال الجيش ، ومنهم الرجالة والفرسان .

٣ — الطبقة الثالثة : الكتاب ؛ ومنهم الأدباء والمحاسبون وكتاب الأحكام وموثقو العقود والمؤرخون والشعراء والمنجمون .

٤ — الطبقة الرابعة : العمال ، ومنهم الزراع والتجار والمبادلون وأهل الحرف المختلفة .

وهذا التقسيم لا يتعارض مع نصوص الأفستا التى تجعل الناس أربع طبقات : رجال الدين ، ورجال الجيش ، والزراع ، والصناع . ويرى تنسر أن فى تقسيمه ضماناً للنظام العام .

وقد حُرم الانتقال من طبقة إلى طبقة ، إلا فى حالات استثنائية يبدو فيها الرجل ممتازاً وجديراً بأن يرتفع طبقة فوق طبقته . وكانت القاعدة أن يجتمع الموابذة والهرابذة ويمتحنون الرجل ويرقونه إلى الدرجة التى يستحقها ؛ إلى درجة الكتّاب إذا كان نابهاً فى العلوم ؛ وإلى طبقة رجال الجيش إذا كان نابغاً فى شئون الحرب ؛ وإلى طبقة رجال الدين إذا أبدى فى العلوم الدينية تبحراً وإحاطة تؤهلانه لأن يكون واحداً من رجال الدين .

وقد لجأ أردشير إلى التدقيق فى التفرقة بين طبقات الشعب لما رأى من اختلاط الأنساب واضطراب الأمور ، قبل أن يلى عرش إيران . فقد كان من نتيجة ضعف الملوك وتنابذهم أن هزأ الناس بهذا النظام الحكيم . وعند ما ضعف الخُلق ، وأهملت الشريعة سار الناس يخبطون بغير وعى ، واستعمل القوى العنف فانقض على جاره الضعيف ، وزال الشرف والأدب ، وظهر أناس من عامة الشعب لا ينتسبون إلى النبلاء ، ولم يكن لهم وظائف فى الدولة ، ولم يرثوا أملاكا عن آبائهم ، ولم يكونوا يعبئون بأصلهم ، أناس ممن لا صناعة لهم ولا حرفة ، ولكنهم قادرون على السعاية بين الناس وإيذائهم ، يكذبون ويفترون ؛ وهم يتخذون من هذه الصفات وسائل للإثراء . وقد استطاع أردشير بما له من ذكاء ، وبما أوتيه من الحكمة ، أن يضع كل رجل فى طبقته ، فأنزل أناساً ورفع أناساً ، وبهذا عادت الأمور إلى نصابها ، حسب أوامر الشريعة . وقد أتاح للأذكياء أن يرقوا إلى درجات أعلى .

ولكى يحافظ الملك على النبلاء ، وضع تشريعات لم يسمع تنسر أن ملكا أمر بمثلها . فقد وضع قواعد مادية لتمييز النبلاء عن عامة الشعب ، فجعل لهم مراكب عظيمة ، وملابس فاخرة ، وأسلحة ذات أبهة ، ومساكن وحدائق تمتاز عن مساكن وحدائق غيرهم ، وخص نساءهم بثياب الحرير وهكذا . . . ثم إنه قسم النبلاء أقساماً وميز كل قسم منهم عن الأقسام الأخرى ، وحرم على الرجل من النبلاء أن يتزوج بامرأة من طبقة أقل من طبقته ، وذلك لكى يحفظ أنسابهم وطهر دمائهم ؛ وحرم على عامة الناس شراء أملاك النبلاء .

أما رجال الجيش فقد أعد لهم مكانة رفيعة ، وخصهم بكل أنواع الامتيازات . وبما أنهم يضحون بأنفسهم وبأموالهم فى سبيل الشعب ولخيره ، فإنهم يحاربون أعداء الوطن ، فى الوقت الذى يكون فيه الشعب مستريحاً هادئاً آمناً ينعم

السكن المطمئن إلى بيته وأهله ، فقد أوجب أردشير على أفراد الشعب أن ينحنوا أمام رجال الجيش تحية وإجلالا إذا رأوهم . وعين معلمين (مؤدب الأساورة) يعلمونهم استعمال الأسلحة وآداب الحرب .

وقد أعد أردشير سجلا تقيد فيه أسماء أفراد كل طبقة ، ورتب لكل طبقة رئيساً يليه « عارض » وظيفته تعداد أهل الطبقة وإثبات أسمائهم فى السجلات ، يليه فى المرتبة « مفتش » ثقة يبحث عن دخل كل فرد ؛ يليه « معلم » عليه أن يعلم أطفال كل طبقة حسب درجتهم ، وذلك ليشب أطفال إيران على ما ينبغى أن تكون عليه حياتهم المستقبلة . وقد جعل أردشير لهؤلاء الموظفين أجوراً ثابتة .

وهكذا يطمئن كل فرد إلى مكانته فى بلاده ، ويتفرغ كل إلى عمله ، فلا يفكر فى الاعتداء على غيره أو عصيان ملكه ؛ فقد قال الحكماء . القلب الفارغ يبحث عن السوء (١٦ مينوى) .

٩

تعديل العقوبات

وقد أخذ جشنسف شاه على أردشير إسرافه فى إراقة دماء من يخالفون آراءه ولا يعملون بأمره ، ولكن تنسر بين له حقيقة الأمر فى ذلك :

كان الملوك القدماء أقل ميلا لسفك الدماء من أردشير ؛ لأن خلع الطاعة والانحراف عن السبيل السوى لم يكونا من طباع الناس ، فقد كان كل منهم منصرفاً إلى عمله ، لا يفكر فى خيانة ملكه وتدبير الثورة عليه . ولما انقضى عهد هؤلاء الملوك الذين حكموا الرعية الصالحة ، واضطربت الأحوال كما بينا ، لم يكن بد — لإعادة الأمن إلى البلاد — من الإسراف فى إراقة الدماء . فإسراف أردشير راجع إلى رغبته فى إصلاح ما فسد من الأمر ، لا إلى قسوة فيه (١٦ مينوى) .

على أن أردشير ، مع هذا ، يتصف بالرحمة والرقة ، وهو فى هذا يفوق بهمن واسفنديار .

ويذكر تنسر أن الجرائم ثلاثة أنواع :

١ — الأولى جريمة الفرد ضد الإله ، حين يرتد عن الدين الصحيح ، ويحدث فيه البدعة .

٢ — الثانية جريمة الفرد ضد الملك ، حين يتمرد عليه أو يعلن العصيان والطغيان .

٣ — الثالثة جريمة الأفراد فيما بينهم ، فيظلم بعضهم بعضاً ، بالقتل أو السرقة أى باعتداء على الأنفس أو على الأموال .

وفى هذه الحالات سن الملك تشريعاً أرقى من التشريعات التى سنها من سبقه من الملوك (١٧ مينوى) .

فقد كان مرتكب الجريمة الأولى — فى العصور القديمة — يقتل فى الحال . فجاء أردشير وأمر بأن يحبس المتهم ثم يتصل به رجال الدين فى سجنه ، ويحاولون هدايته ونصحه ، وذلك مدة سنة كاملة ، فإذا تبدد الشك من نفسه وتاب ، عفا الملك عنه وأطلق سراحه . أما إذا أبى إلا الضلالة وأصر على الكفر ، فإنه يقتل .

ولا شك أن هذا التعديل فى العقوبة أجدى على المجتمع من القتل الوحى من غير إقناع المجرم بخطئه ، وإعطائه فرصة الإيمان بعد الكفر .

أما الجريمة الثانية فقد كانت القاعدة أن يقتل مرتكبها ، ولا يعفى عنه ، مثله كمثل الهارب من القتال . فجاء أردشير وأمر بألا يقتل جميع الخارجين عليه ، إنما يقتل منهم العدد الذى تتحقق به العبرة والعظة للآخرين ممن قد تحدثهم نفوسهم بالخروج عليه ، ويترك الباقون فى السجن ليأملوا فى عفو الملك ، وهكذا يظلون بين الفزع من القتل والأمل فى العفو . وهذا التعديل أصلح للمجتمع .

أما الجريمة الثالثة فقد جرى العرف فى الأزمنة القديمة بضرب الضارب وقطع يد السارق والغاصب ، وأن تكون الجروح قصاصاً . فكان المجنى عليه لا يستفيد شيئاً ، وأما المجتمع فيضار بإلقاء عضو أشل فيه فيبقى عالة عليه . فجاء أردشير وسن الغرامة أولا ، فإذا عاد المجرم مرة أخرى فإنه يحكم عليه ببتر عضو فيه ، بشرط أن يفضحه دون أن يقعده عن العمل ، كبتر الأنف أو الأذن مثلا .

وقد أمر أردشير ببسط هذه القواعد فى القانون المدون ليعمل بها القضاة وقد قسم الناس من حيث تطبيق العقوبات إلى ثلاثة أقسام، وجعل لكل قسم سياسة خاصة به :

١ — القسم الأول ، طبقة الخاصة ، وهم الصالحون — وهم قليلون — وسياستهم المودة الخالصة .

٢ — والقسم الثانى ، طبقة الأشرار وأهل السوء — وهم كثيرون — وسياستهم المخافة الصرفة .

٣ — والقسم الثالث ، طبقة العامة — وهم لا يحصون — وسياستهم الجمع بين الرغبة والرهبة ، فلا أمن حتى لا يطمعوا ، ولا رعب حتى لا يجزعوا ، فيقتل الجانى منهم ، وقد تكون جريمته أكثر استحقاقاً للعفو ، وأحياناً يعفى عن القاتل منهم وقد تكون جريمته أدنى إلى الإعدام .

وهكذا عدّل أردشير قانون العقوبات ، وجعله ملائماً لروح العصر ، متمشياً مع مصلحة المجنى عليه وغير ضار بالمجتمع ، وجعل هدفه إصلاح المجرم ليصبح مواطناً صالحاً (١٨ مينوى) .

١٠

وقد عنى العلماء من المستشرقين والشرقيين بكتاب تنسر هذا ، فنشره دارمستتر ونقله إلى اللغة الفرنسية . ولكن النسخة التى اعتمد عليها لم تكن كاملة . ثم جاء مينوى ، العالم الإيرانى ، فنشر الكتاب بعد أن وجد منه نسخة كاملة . ولكن أحداً من العلماء لم يعثر على النسخة العربية التى ترجم عنها ابن اسفنديار إلى الفارسية . وإنا لنرجو أن يتاح لنا أن ننقل إلى اللغة العربية هذا الكتاب ، آملين أن يجد فيه العرب عوضاً عن كتاب ابن المقفع المفقود .